

البداية بإعادة هيكلة المصارف

إن التوقّف عن دفع سندات اليوروبوندرز جنّب لبنان استنزاف نحو ٨١٩٦ مليون دولار في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ من موجوداته الخارجية، ومن ضمنها ٣٦٠٠ مليون دولار للفوائد وحدها. وكان أثر التوقّف عن الدفع محدوداً على موازنات المصارف التي كانت تحمل في نهاية ٢٠٢٠ نحو ١٣,٨٨ مليار دولار من السندات، (انخفضت إلى ٩,٥ مليارات دولار حالياً)، أي أنها تساوي ١٦,٥% فقط من مجموع الخسائر (١١,٥% حالياً)، وترتفع النسبة إلى ٢٢,٥% إذا أُضيفت إليها السندات التي يحملها مصرف لبنان.

السبب الأكبر لخسائر القطاع المصرفي وشح سيولته يعود إلى توقف مصرف لبنان عن الدفع، وعن تزويد المصارف بالعملات الأجنبية من حساباتها التي راكمتها لديه على نحو يجافي الحد الأدنى من قواعد العمل المصرفي السليم. أما تبديد مئات مليارات الدولارات التي دخلت إلى لبنان عبر المصارف، قبل أن تجد طريقها إلى مصرف لبنان، فسببه إهدار هذه الأموال على تمويل العجز الهائل في الحساب الجاري الذي لا يقلّ عن ١٣٥ مليار دولار في السنوات ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٨، والعجز التجاري البالغ ١٩٠ مليار دولار.

العجز في الحسابات الخارجية هو المسؤول الأول عن الخسائر التي أصابت الاقتصاد اللبناني. ومردّد ذلك، بصورة رئيسية إلى تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وزيادة أسعار الفائدة، اللذين أدّيا إلى رفع القدرة الشرائية للمقيمين وزيادة أكلاف الإنتاج وخفض القدرة التنافسية للبلد، ورهن قابلية الاقتصاد للسمود والبقاء عبر جذب الأموال من الخارج مهما كانت كلفتها وشروطها. ولقد تضاعف تدفق الأموال من الخارج بفعل الأزمات في المحيط وسياسات العقوبات والحصار الأميركية التي باتت أكثر تشدداً ورعونة في السنوات الأخيرة من ذي قبل.

لا يمكن في هذه العجالة تلمّس السبل الممكنة لتقويم الاعوجاج المزمن في مسارات الاقتصاد العامة، لكن يمكن البدء برسم مسار يجمع بين الإنقاذ ومنع الانهيار من ناحية، والنهوض باتجاه هدف أسمى هو إقامة اقتصاد حقيقي وفعال من ناحية ثانية، اقتصاد قادر على التكيف مع العقوبات وعلى مقاومة محاولات التحكم الخارجية به، وعلى ربط لبنان بالمشاريع الإقليمية الكبرى، وهذا يقتضي بدايةً وتكراراً العمل على المحاور الآتية:

- تصحيح السياسات النقدية على نحو يضمن عدم استخدامها لتضخيم القدرة الشرائية للمواطنين، أو لتغذية مضخة استقدام الأموال من الخارج بكلفة ضخمة واستخدامات ضارة. يتطلب التصحيح أيضاً تعديل قانون النقد والتسليف بحيث تتحوّل بؤر اهتمام القطاع المصرفي من تمويل جانب الطلب (الاستهلاك) إلى تمويل جانب العرض (الإنتاج والبنى التحتية)، مع لجم دور الإقراض بالعملات الأجنبية (إلا لأسباب معقولة كفتح اعتمادات للاستيراد) التي ساهمت في تغذية الورم المالي.

- إعادة هيكلة الدين العام تمهيداً لإصلاح السياسة المالية على قاعدة التوازن المالي في دورة زمنية محددة (٥ أو ١٠ سنوات) وفي إطار رؤية ضريبية قائمة على الفعالية الاقتصادية والعدالة التوزيعية والكفاءة المالية.

- إحداث تغييرات هيكلية جذرية في القطاع المصرفي تتحمّل فيها المصارف التجارية مقداراً من الخسائر يتناسب على الأقل مع سوء إدارتها للمخاطر، على أن توضع معايير مالية ومحاسبية تصنّف على أساسها المصارف بحسب قابليتها للبقاء، مع الأخذ في الاعتبار قدرة السوق اللبنانية على استيعابها.

- الانخراط بعمق في الجيوبوليتك الاقتصادي الناهض على وقع تغيّر الخريطة السياسية العالمية ونجاح التجارب الشرقية القريبة منّا، وفشل الخيار الغربي في معظم دول المنطقة. وذلك في وجه المحاولات المتواصلة لوضع برامج تعمل على إنعاش اقتصاد الربيع والمديونية وتجديد مؤسساته وبنائه المتداعية وإعادته إلى السكة نفسها التي أودت به إلى الهاوية.

*مما ورد في التقرير الأخير الصادر عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق